

جامعة محمد لمين دباغين -سطيف2

كلية الحقوق و العلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

مقياس قضايا السياسة العالمية المعاصرة ————— ماستر 2 علاقات دولية

الأستاذة : د بركان إكرام email : paxikramika@hotmail.com

السنة الجامعية 2023 / 2024

يمنع منعاً باتاً نسخ أو استخدام هذه المحاضرة دون علم وموافقة مسبقة من طرف استاذ المقياس وأي تجاوز يعتبر سرقة علمية يعرض صاحبه للمتابعة القانونية.

ملاحظة: نظرا للتفصيل في دروس مقياس قضايا السياسة العالمية يرجى من الطلبة فهم الدروس واستكشاف أهم الروابط التي تجمع بين القضية والأخرى، والاستغناء عن الحفظ الحرفي

### درس حول النزاعات الداخلية العنيفة والأمن الدولي

يمكن تشبيهه ظاهرة النزاعات في العلاقات الدولية كالمادة في علوم الفيزياء فهي لا تفني ولا تستحدث، ولكنها تتحول من حال إلى أخرى تبعا للظروف والمعطيات المحيطة بها. فقد تكون حالة سائلة وقد تتحول إلى حالة صلبة أو غازية.

استعارة هذا التشبيه في حقل العلاقات الدولية يؤكد على حقيقة أن النزاعات الدولية كثيرا ما تنتهي، غير أنها تلد نزاعات أخرى بأشكال جديدة. فالحرب الباردة ولدت من رحم الحرب العالمية الثانية، ونتائج هذه الأخيرة ولدت من رحم الحرب العالمية الأولى. أما الحروب الجديدة فقد ولدت من رحم الحرب الباردة، فلكل منها ظروفها التي تشكلت منها، والأهم أن كل منها أسبابه المباشرة وغير المباشرة.

انتهاء وتجدد بعض من هذه النزاعات، قد يكون مرتبطا في طبيعته باهتبار القطبية الثنائية التي خلقت تحولات جذرية في مضمون ومصادر النزاعات الدولية، وذلك بفعل اختلال آليات الاستقرار وضبط النزاعات التي كانت قائمة أثناء الحرب الباردة، والتي تميزت باحتواء وتكييف مختلف النزاعات الدولية الإقليمية وفقا للصراع المركزي بين العظيمنتين، وهو ما أدى إلى تحول شامل لظاهرة النزاع في البيئة الدولية، فهي بصدد اكتساب خصائص جديدة غير واضحة المعالم.

بالمثل يذهب جيمس روزنو إلى القول: " أننا دخلنا عصر ما بعد الدولية-*La Politique post-internationale*

*(internationale)*، حيث أن الواقع العالمي أصبح ثنائي الأبعاد، من جهة هناك النظام ما بين الدولاتي

*(Interétatique)* التقليدي ومن جهة أخرى هناك مجتمع ما عبر وطني ومتعدد المراكز تتفاعل عبره

مجموعة جديدة من الفاعلين غير الدولاتيين".

لذلك يرى روزنو أن تحليل العلاقات الدولية بما فيها النزاعات الدولية، يجب أن تتجاوز المفاهيم

التقليدية – بما فيها السيادة، الدولة، القوة، العنف، الأمن - لأنها أصبحت تعيش تحولا جذريا، ولم تعد ترتبط بالمفهوم التقليدي الهوبزي للأمن و العنف لم يعد يتأطر بالمفهوم الويبري بخصوص الإحتكار الشرعي للعنف من طرف الدولة. فالدول لم تعد تستمد شرعيتها من خلال ضمان أمن المواطنين على ترابها الوطني، كما أن السياسات الأمنية أصبحت مرتبطة بمراقبة التدفقات ما عبر الوطنية. وهذا ما يتطلب مقاربة جديدة لمفهوم الأمن ذلك أن العنف أصبح مفتتا ولم يعد محتكرا و متمركزا في مجالات محددة.

من المفارقات، أنه في حين أن الجزء الأكبر من اهتمام العلماء ركز على فهم الحروب بين الدول، افترضت ساحة الصراع في جميع أنحاء العالم تدريجيا سمات مختلفة للغاية. فهناك زيادة حادة في الحجم الكلي للنزاع العنيف داخل المجتمعات من الخمسينات إلى الثمانينات. فما يشير إليه المفكر *Ted Robert Gurr* بـ "النزاعات المجتمعية" *"societal conflicts"* يمثل تقريبا ثلاثة أضعاف حجم الحرب بين الدول خلال معظم نصف القرن الماضي، وزيادة بمقدار ستة أضعاف بين الخمسينات وأوائل التسعينات.

ففي حين أن معظم النزاعات المسلحة يمكن أن تصنف اليوم بأنها "نزاعات داخلية، السياق العام لها تغير لدرجة أنه نشير الآن إلى ظاهرة "الحروب الجديدة".

لقد بات من الواضح تماما أن هذه المرحلة تميزت بتزايد عدد ومقادير العنف السياسي في "الحروب الأهلية" أو كما يحلو لكالفي *Holsti* يسميها بـ "حروب الشعوب"، و التي لها جملة من الخصائص منها:

- أن هذه الحروب لم تعد ما بين دولتيّة *Interétatique* وعندما تأخذ هذا الشكل فإننا نكون بصدد الحديث عن الدول الصغرى.
- غياب حملات عسكرية نظامية بل جهات أخرى تقود هذه العمليات العسكرية.
- تكون للشعوب قابلية للعنف والتطرف وهذا ما تعبر عنه الأرقام بازدياد الحروب الداخلية ذات أبعاد اثنيه وعرقيه ودينيه بعد نهاية الحرب الباردة.

في حقيقة الأمر، علامات التحول الهيكلية للحرب على أرض الواقع كانت واضحة سواء في طريقة حدوثها أو أهدافها أو أطرافها، غير أنها تميزت بعدم وضوح الخطوط الفاصلة بين الحرب والجريمة المنظمة، و انتهاكات حقوق الإنسان الواسعة النطاق، هذه "الحروب الجديدة" (حسب كالدور) أظهرت طرق جديدة تميزها عن تلك المعروفة في وقت سابق بـ "الحروب الأهلية" الأكثر تقليدية من حيث الجهات الفاعلة المشاركة عادة فيها. غياب ذلك الوضوح انعكس بشكل مباشر على تعريفاتها، التي بقيت بعيدة كل البعد عن التعريفات التقليدية المتداولة للحروب الدولية.

بشكل عام يمكن أن نعرف الحروب أو النزاعات الداخلية وفق اتجاهين رئيسيين :

▪ يعرف الاتجاه الأول النزاع الداخلي بأنه «نزاع يحدث داخل حدود دولة ذات سيادة، على الرغم من ان النزاع داخل الدولة يتضمن كل من الدول وفواعل من غير الدول».

أعتمد هذا التعريف من طرف *Singer & Small* اللذين عملا في تصنيفهما العام للحرب، على خلق مساحة لأنواع أخرى من الحروب الداخلية التي تنطوي على أنواع أخرى من الفواعل. وشملت فئة الحرب الداخلية التابعة لهم ثلاث فئات فرعية: الحروب الأهلية (التي تشمل الحكومة الوطنية)؛ الحرب الداخلية الإقليمية (التي تنطوي على حكومة دون وطنية)؛ والعنف الجماعي (الذي لا يشمل الحكومة على أي مستوى) وعرفاها كما يلي :

1- حروب داخل الدولة تنطوي على قتال متواصل، يشمل قوات مسلحة منظمة قادرة على المقاومة الفعالة، مما يؤدي إلى ما لا يقل عن 1000 حالة وفاة مقاتل في معركة ذات الصلة خلال فترة اثنتي عشر شهرا.

مقاومة فعالة تعني: (أ) كلا الجانبين منظم للصراع العنيف وعلى استعداد لمقاومة الهجمات، أو (ب) الجانب الأضعف، على الرغم من عدم استعداده في البداية، إلا أنه قادر على إلحاق بأقوى المعارضين ما لا يقل عن 5٪ من عدد الوفيات بشكل مستمر.

2- هو صراع بين الحكومة وكيان غير حكومي - حول تعارض متنازع عليه ، مع استخدام القوات المسلحة مما يؤدي إلى ما لا يقل عن 25 حالة وفاة في معركة ذات الصلة (لكل تعارض) في سنة واحدة.

▪ في حين ركز الاتجاه الأول على طبيعة الفواعل المتنازعة داخل الدولة، يأتي الاتجاه الثاني ليركز أكثر على الخاصية الداخلية للنزاع الذي يُعرف بأنه «نزاع يحدث داخل حدود دولة واحدة بالأساس، بصرف النظر عما إذا كان لذلك الصراع امتداد خارج حدود تلك الدولة». من أهم أنصار ذلك

#### الاتجاه *Karl Deutsch*

على هذا ، فالنزاعات الداخلية أصبحت مهمة، ليس فقط لأنها تهدد السلام والأمن العالميين في ميلها للإنتشار في البلدان المجاورة ، لكن أيضا بسبب المستويات الغير المسبوقة للدمار البشري والمادي. و بهذا أدى التركيز على الحروب بين الدول في الدوائر صنع السياسات والأوساط الأكاديمية في الغرب إلى جعلهم غير مهينين بشكل كبير لمهمة شرح هذه "النزاعات المجتمعية".

غير أن ذلك لا يعني غياب محاولات ومساهمات جادة في هذا الحقل . في الواقع ، دفعت زيادة حدوث هذه النزاعات - بعد نهاية الحرب الباردة وخاصة في النصف الأخير من التسعينات- بعض المفكرين للعمل على مشاريع رصد الصراع منها تلك التي قادها شميد ونجمان Schmid&Longman (PIOMM) وأيضا Wallensteen&Sollenberg (SIPRI) و التي أكدت على وجود اتجاه تصاعدي مقلق في حدوث النزاعات الداخلية العنيفة. فبعد أن خاض العالم في منتصف عام 1995 ما مجموعه 22 نزاع ذو كثافة عالية ، ارتفع هذا العدد إلى 25 نزاع بحلول عام 1999. المقلق بنفس القدر كان الزيادة في النزاعات المنخفضة الحدة التي

ارتفعت من مستوى منخفض بلغ 31 في عام 1996 إلى مستوى أعلى بـ 77 نزاع بحلول منتصف عام 1999. كما زادت الصراعات السياسية العنيفة بشكل كبير، من مستوى منخفض بـ 40 نزاع في عام 1995 إلى 151 نزاع في منتصف 1999.

ارتفاع عدد هذه النزاعات وزيادة حدتها يجعل منها القضية الأمنية الأكثر أهمية منذ أواخر القرن العشرين وإلى اليوم وذلك لأن النزاعات الداخلية الأكثر حدة تعيق جهود إدارة النزاع، وتجعل من العالم ساحة من العنف والدمار اللامتناهي .

### حدة العنف في النزاعات الداخلية

عند متابعة حدة العنف ، لاحظ ممارسو إدارة الصراع في أواخر التسعينات وجود تغيرات في أنواع النزاعات السائدة منذ نهاية الحرب الباردة.

كما ركزت دراسات أخرى على خصائص النزاعات في موجتها الجديدة "العنيفة" وكذلك الظواهر المرتبطة بها ، كالدراسة الهامة لكريس ألين حول "انتهاء الصراع المتوطن: حدود حل الصراع في افريقيا" الذي خلص فيها إلى أن ثمة خمس ملامح رئيسية للعنف والنزاعات في أفريقيا خاصة في تسعينات القرن الماضي :

- ✓ العنف الموجه أساسا ضد المدنيين أكثر من الجماعات المسلحة.
- ✓ الوحشية المتطرفة للعنف التي تظهر في القتل والتنكيل بالجثث، حرقها، تشويهها، الاغتصاب و الخطف...
- ✓ رعاية الدولة للعنف أو رعاية ميليشيات تقوم بالحرب نيابة عن الجيش.
- ✓ الحرب باعتبارها مصالح ، حيث تستخدم الحرب من طرف الانتهازيين بغرض جمع الأموال من الإتجار بالموارد والمعادن الثمينة ( الماس ، الذهب ) وفرض الضرائب، الرق، النهب والسلب، تجنيد الأطفال .
- ✓ ظاهرة لوردات الحرب التي تقوم بالسيطرة على مناطق الغنية بغية تصدير تلك الموارد للشركات الأجنبية، إضافة إلى جمع الإتاوات والضرائب لإنفاقها على شراء الأسلحة أو على المحاسيبو الأنصار.
- ✓ تزايد دور الأطراف الإقليمية وتدخلها في النزاعات الداخلية ، وربما تكون الحرب الأهلية في الكونغو الديمقراطية (منذ 1998) كتدخل حوالي ثماني دول بشكل مباشر في الحرب ، بينما انخرط عدد آخر بشكل غير مباشر.

إن اتجاه العنف التصاعدي لمثل هذه النزاعات الداخلية وارتفاع تكاليفها بغض النظر عن مسمياتها جعل بعض الأطر النظرية الحديثة أكثر حرصا لاستخدام حدة العنف كمستوى مهم لتوضيح الفروقات بين النزاعات الداخل و بين الدول ، ومن بين تلك المبادرات ، نجد المنهجية المقترحة من طرف معهد هايدلبرغ لأبحاث النزاعات الدولية (هوك) Conflict Barometer .

جدول 1-المنهجية المقترحة من طرف معهد هايدلبرغ حول مستويات حدة النزاع الداخلي 2011.

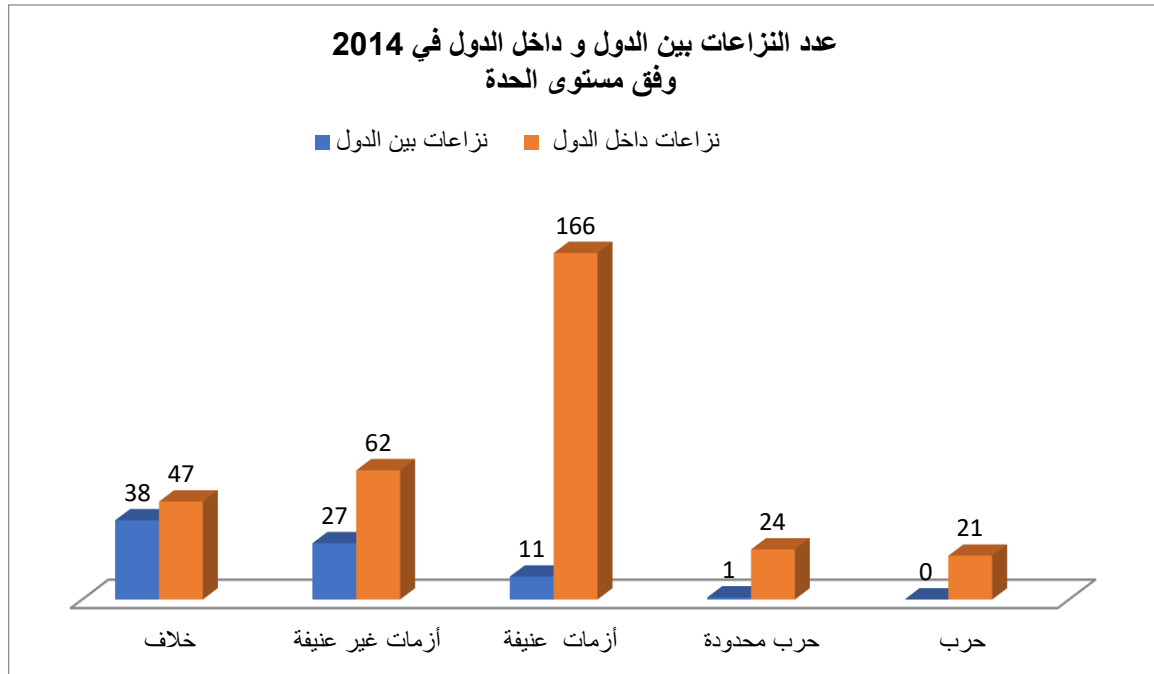
مستوى الحدة	مصطلحات سابقة	مصطلحات منذ 2011	مستوى العنف	فئة الحدة
1	الصراع الكامن	خلاف	نزاعات غير عنيفة	حدة منخفضة
2	الصراع الظاهر	أزمات غير عنيفة	نزاعات غير عنيفة	حدة منخفضة
3	الأزمات	أزمات عنيفة	نزاعات عنيفة	حدة متوسطة
4	الأزمات الحادة	حرب محدودة	نزاعات عنيفة	حدة عالية
5	الحرب	الحرب	نزاعات عنيفة	حدة عالية

Source : Conflict Barometer 2011 : disputes non-violent crises violent crises limited wars wars p 108.

[http://www.hiik.de/en/konfliktbarometer/pdf/ConflictBarometer\\_2011.pdf](http://www.hiik.de/en/konfliktbarometer/pdf/ConflictBarometer_2011.pdf)

وقد سهلت مثل تلك المنهجيات في أخذ مستوى حدة العنف كأداة مهمة لتوضيح الفروقات بين النزاعات الداخل الدول وبينها ، وهو ما يظهر جليا في :

الشكل عدد النزاعات بين الدول وداخل الدول في 2014 المصنفة حسب مستوى الحدة.



وفي استقراء لخريطة النزاعات الدولية التابعة لمعهد هايدلبرغ لأبحاث النزاعات الدولية في 2014 والنتيجة أصلا عن المنهجيات المعدلة تبعا لحدة العنف، يتبين أن النزاعات على اختلاف مستويات حدتها تحدث داخل حدود الدولة .

## مستويات تحليل النزاعات الداخلية العنيفة وأسبابها

وفرت الحرب الباردة خلفية مناسبة لعودة بروز النزاعات الداخلية ، كما أعطت أحداث 11 سبتمبر عمقا آخر لتحليل أنواع مختلفة من النزاعات الداخلية أقل ما يقال عنها انها تظهر أكثر أهمية على الأقل على المستوى الأكاديمي .

وترجع هذه الأهمية الأكاديمية لكون التنظير انتقل من مرحلة التفرقة بين النزاعات الدولية والداخلية إلى مرحلة التفرقة بين الحروب التقليدية والجديدة ، وكذا انتقال التحليل من مستوى التحليل بين الدول ، إلى التركيز أكثر على مستوى داخل الدولة. ومن المعترف به في مجال العلاقات الدولية، أن مناقشة تحليل طبيعة الظاهرة النزاعية ، حدودها وأسبابها تميل عموما إلى اتباع ما يسمى بتوجه 'مستويات التحليل.

اقترحت "مستويات التحليل" في الأصل من قبل *Kenneth N. Waltz* في كتابه *Man, the state and war* والنزاع

في الأدبيات الواسعة لأسباب الحرب، حدد *Waltz* ثلاثة توجهات رئيسية كانت السبب الحاسم في الحرب، واصفا هذه التوجهات بـ "صور العلاقات الدولية"، حيث اعتبرها حاسمة لفهم أسباب الحرب وقسمها إلى ثلاثة عناوين رئيسية: "صورة فرد"، "صورة الدولة القومية"، وأخيرا "صورة المنظومة الدولية".

### ■ مستوى تحليل الفرد - individual level analysis :

يظهر أن هناك نقطتين مهمتين كمصادر للنزاع: القادة الفاعلون، والهوية الاجتماعية بحيث يمكنهما أن يلعبا دور مهم في النزاع عن طريق الاحساس بالسمو او ما يسمى التفوق على الغير. في هذا الصدد ، من الأهمية بمكان أن ننظر إلى قرارات وإجراءات القادة. بما أن الدولة شخص معنوي فإنها تتحرك بفعل رغبة وإرادة الإنسان الذي يتخذ القرارات باسمها .

هذا الاتجاه الفكري ينظر إلى الطرق التي يعززها القادة والنخب السياسية- في كثير من الأحيان- الصراع "في أوقات الاضطرابات السياسية والاقتصادية من أجل صد التحديات الداخلية".

### ■ مستوى تحليل الدولة – state level analysis

يشير هذا المستوى إلى المكاسب الاقتصادية والسياسية، بمعنى التوزيع الغير العادل للثروة، القوة السياسية، وكذا نوعية الحكم التي تساهم في انتشار النزاعات داخل الدولة، فالدكتاتورية و الشمولية وغيرها من الأنماط الغير الديمقراطية التي تؤدي بالدولة الى توترات اجتماعية عالية، يمكن أن تُصعد بسهولة إلى نزاع .

### ■ مستوى التحليل الدولي – global level analysis :

يدعي هذا المستوى أن النزاعات داخل الدولة يمكن أن تؤدي إلى نزاعات بين الدول، لأنها تتقاسم أو تشارك المجموعات العرقية العابرة للحدود كالتطوارق. كما أن هذه النزاعات تؤثر على غيرها من الدول

بطريقتين ، أولهما قضية الهجرة وثانيها الاقتصاد.

بالنسبة لمشكلة الهجرة فتصاعد وتيرة العنف ، يدفع السكان إلى الحدود، مما يجعل الدول الأخرى متخوفة من تمويل مخيمات اللاجئين، و التهديد الأمني الداخلي الناتج عنهم. أما بالنسبة لقضية الاقتصاد ، فهي تأتي من حقيقة أن زيادة عدم الاستقرار الاقتصادي وانكماشه في الدولة يؤثر على باقي الدول بسبب الاستثمار في تلك الدولة ، واحتمال اختلال السوق العالمي بعد سحب المستثمرين لأموالهم.

بعد التطرق إلى هذه المستويات الثلاث نستطيع تكوين فكرة واضحة عن السببين الذين يجعلان من النزاعات داخل الدولة قضية أمنية :

أولاً- على مستوى الفرد يمكن للنزاعات داخل الدولة أن تشكل تهديدا حقيقيا لحقوق الانسان، فالتسلح أثناء النزاع ينتهك بشكل مباشر حقوق المدنيين، كما أن هذه النزاعات قد تكون جرائم ضد الانسانية خاصة إذا ما رافقتها ابادة الجماعية

ثانيا - يمكن للنزاعات داخل الدولة أن تكون قضية أمنية من خلال تهديدها للأمن والسلم الدوليين (على المستوى الدولي) فاحتمال انتشار آثارها، يجعل من النزاعات الداخلية أكثر إشكالا بالنسبة للمجتمع الدولي.

### التوجهات النظرية الجديدة لتحليل النزاعات المعاصرة

إن حروب اليوم يمكن أن تبدو "جديدة" لأنها لم تُتناول - في جزء منها- بشكل صحيح ، وهو ما أنتج مشاكل عديدة أولها المشكلة المفاهيمية .

#### ■ المشكلة المفاهيمية للنزاعات الداخلية المعاصرة :

تُظهر المشكلة المفاهيمية انتشار مزيج غريب من المصطلحات - على المستوى الفكري - تفاوتت في رطانتها وصعوبتها ، شملت «النزاعات الداخلية *internal conflicts*» ، « النزاعات المنخفضة الحدة *Low-intensity conflict*» ، «حروب الجيل الثالث أو الحروب الوقائية أو الاستباقية *3GW or Preventive War*» ، «حروب الجيل الرابع أو الحرب اللامتماثلة *4GW Fourth-Generation or Asymmetric Warfare*» ، «الحروب الجديدة *new wars*» ، «الحروب الصغيرة *small wars*» ، «الحروب الأهلية *civil wars*» ، «الصراعات العرقية *ethnic conflicts*» ، «صراع في دول ما بعد الاستعمار *conflict in post-colonial states*» ، «حروب بين الشعوب أو الحروب متعددة المتغيرات *Multivariate Warfare*» ، و «الحروب داخل الدول المدولة *Internationalization of internal armed conflicts*» ، وتعني الصراعات العسكرية ذات البعد الدولي بسبب انخراط أطراف أجنبية فيها. وفي أحيان أخرى تم تبني مصطلحات مراوغة مثل «الحروب غير الأهلية أو الحروب الهجينة *Uncivil Wars*» ، و«حروب الظل *Shadow War*» ، أو استخدام مصطلحات تتلبس لغة فلسفية مثل «حروب ما بعد الحداثة *Postmodern Wars*».

تعدد المصطلحات على المستوى الفكري دلالة على تحولها على أرض الواقع ، وإذا كانت الحرب قد تحولت ، فتحولها يحتاج بالضرورة إلى شرح. في هذا السياق تم وضع اقتراح "التحول الهيكلية للحرب" ، من طرف ، *Kaldor , Holsti , Martin Van Creveld* فكانت « النزاعات المنخفضة الحدة » ، «حروب النوع

الثالث» و«الحروب الجديدة» أهم المفاهيم التي طرحها الكُتاب لوصف الشكل السائد للنزاع المسلح في النصف الثاني من القرن العشرين، غير أن مصطلح "الحروب الجديدة" لكالدور الذي تمت الإشارة إليه من قبل المؤلفين مثل *Münkler* و *Mark Duffield* ، أصبح واحداً من أكثر المصطلحات الشعبية المعاصرة وأكثرها استعمالاً، إذ بات يتصدر القائمة مقابل «الحروب التقليدية»، دون أن يعني هذا أنه لا يجد من ينتقده ويسخف منه.

#### ■ أسباب تغيير طبيعة النزاعات

ومن العوامل التي يعتقد أنها تسببت في التحول الدراماتيكي في شكل الحرب هي :

1-الفضل في عملية التحديث: يرى منظرو "الحروب الجديدة" أن فشل الدولة القومية، وظهور الهويات الإقصائية، تعبير عن فشل الفكر التحديثي، كما هو تعبير عن فشل بنية السلطة وشكل تنظيمها.

2-العولمة: رأَت *Kaldor* أن العولمة تمثل السبب الأول للحروب الجديدة. فقد كانت الإيديولوجية المحركة للسياسات خلال الحرب الباردة تقلل من شأن حدود الهوية القومية في مواجهة عدو مشترك، وتوفر مفردات مشتركة بهدف بناء مجتمع مدني عابر للقومية. ويسود اعتقاد بأن نهاية الحرب الباردة سرعت بانتهاء عملية التحديث، كما سرعت في صيرورة العولمة، وأوجدت حالة من توزيع السلطة أقل استقراراً مقارنة بفترة العالم ثنائي القطب .

3- نهاية الحرب الباردة: كانت نهاية الحرب الباردة بمثابة إشارة على نهاية حقبة الاستقرار التي ميزت النظام الدولي خلال مرحلة وجود القطبين. حيث :

- غياب التمويل والدعم المقدم إلى الدول يستخدم لتقوية الدول الضعيفة أو الفاشلة أدى إلى غياب ضبط العنف الداخلي.

- أن الحرب الباردة زودت الأنظمة بأهداف أيديولوجية أكثر سمواً، وهي كانت تمارس الحكم في خضم صراع شامل كان يؤمن لها مصدراً للشرعية.

إذن، أدت نهاية الحرب الباردة إلى إدخال المزيد من عوامل زعزعة الاستقرار ضمن النظام العالمي، الأمر الذي عزز من فرص اندلاع صراعات عنيفة، وفتح الباب أمام ارتكاب الفظائع. وكنتيجة لفشل مشروع التحديث وانتشار العولمة ونهاية الاستقرار في مرحلة الحرب الباردة، صرنا، على ما يبدو، شهوداً على تغيرات جوهرية في العلاقات الاجتماعية التي تحدد الشكل الذي تخاض به الحروب.

حيث تدور "الحروب الجديدة" ضمن نطاق دول متداعية ، تتحول لتصبح قبل كل شيء تنافساً على الموارد، بما في ذلك التنافس على ما تبقى من الدولة، وعلى دعم السكان، وكذلك التنافس على المواد والغذاء والمال، حيث يتم نهب المستودعات العسكرية، وإرهاب السكان، كما يتم فرض ضرائب على المساعدات الإنسانية، وعلى مختلف أشكال المساعدات المالية، أو يتم سرقتها. ويتم اللجوء إلى مصادر تمويل



خارجية أخرى، مثل دعم الجاليات المهاجرة، ومثل الاشتراك في التجارة غير المشروعة، بما في ذلك الاتجار بالأسلحة وبالمخدرات وبالبشر. وفي مثل ذلك الوضع، تكتسب حالة الحرب أفضلية على حالة السلم، لأن الحرب توفر فرصاً أكبر لتحصيل المال، وتقدم غطاءً للنشاطات غير المشروعة. ونقول، باختصار، أنه يتم بناء منطق اقتصادي جديد ضمن إطار اقتصاد الحرب، بحيث تكف الحرب على أن تكون مبالغة للإنتاج، كما كان عليه الحال في الحروب القديمة، وتميل لأن تكون هدامة وميالة لعمليات النهب.

من قراءة سريعة يمكن أن نستخدم العديد من المتغيرات للاقتراب من مفهوم "تغيير طبيعة

النزاع":

أولاً، الأطراف الرئيسية ووحدات تحليل الحرب، مثل الدول أو الفواعل من غير الدول، أو الفواعل العامة أو الخاصة، الجماعات الإرهابية، وأمرء الحرب.

ثانياً، الدوافع الأساسية للأطراف النزاع، مثل الأيديولوجية، انفصال الإقليم، أو المطامع المادية.

ثالثاً السياق المكاني: داخل الدولة 'أهلية' أو إقليمية أو عالمية.

رابعاً، الوسائل التكنولوجية للعنف - الأسلحة واستراتيجيات الحرب.

خامساً، الآثار الاجتماعية والمادية و الإنسانية للصراع.

السادساً، الاقتصاد السياسي والبنية الاجتماعية للصراع.

هذه المتغيرات تعطي أهم السمات التي تتميز بها النزاعات اليوم:

• معظم الحروب اليوم هي داخل الدول وليس بين الدول

• الصراعات العرقية والدينية هي أكثر سمات الحروب جديدة أكثر من العقيدة السياسية.

• ازدياد استهداف المدنيين عمداً كهدف للحروب الجديدة. ففضائح التطهير العرقي والتطهير القسري للسكان

- المتزايدة بشكل كبير كنسبة من مجموع الخسائر البشرية في النزاع، وخاصة منذ عام 1990- هي السمات الرئيسية للنزاع المعاصر.

• انهيار السلطة العامة يطمس التمييز بين المحاربين (التابعين للدولة) و المحاربين الخواص، وبين المقاتلين والمدنيين.

• تتميز الحروب الجديدة بفشل الدولة والتحول الاجتماعي المدفوع بالعملة والقوى الاقتصادية الليبرالية.

هذا يؤدي إلى التنافس على الموارد الطبيعية، زيادة الأعمال التجارية الغير قانونية، جيوش خاصة، وأمرء الحرب مجرمين، غالباً ما تنظم وفقاً لشكل من أشكال الهوية.

وعلى ذكر الأهداف، فتغيير الصورة النمطية للحروب للحرب المذكور أعلاه من قبل

كالدور، هولستي وفان كريفلد كانت نتيجة لتغيير جذري في أهداف النزاع، و السبب أن "الحروب الجديدة"

تدور "حول" سياسات الهوية" على النقيض من الأهداف الجغرافية-السياسية أو الإيديولوجية للحروب

السابقة". و بهذا اكتسبت سياسات الهوية الصدارة في خطاب الجماعات المشاركة في النزاعات المعاصرة.

تعتبر *Kaldor* هذا أمراً لا مفر منه في سياقات تتميز عموماً بضعف الدولة وفي بعض الحالات القصوى تفككها، مما يؤدي غالباً إلى "تآكل احتكار العنف المنظم الشرعي".

بالمثل حدّد *Holsti* أسباب "حروب النوع الثالث" في "الخلافات الأساسية حول طبيعة المجتمعات ومشاكل بناء الدولة" في العالم حيث المجتمعات "اعتمدت الدولة كشكل سياسي نهائي". هذه الحروب ليست حول السياسة الخارجية والأمن، و الشرف، بل حول الدولة والحكم، دور ومكانة الدول والمجتمعات داخل الدول. النمو في سياسات الهوية التي طرحتها *Kaldor* تُعزى إلى الفراغ الناجم عن غياب مشاريع تطلعية وفشل "مصادر أخرى للشريعة السياسية" مثل اشتراكية أو خطاب بناء الأمة للجيل الأول لقادة بعد الاستعمار.

مساهمة *Holsti* و *Kaldor* وغيرهما في تفسير النظام الدولي قيمة جدا ، فمفهوم مثل "الحروب الجديدة" يساعدنا على إدراك التحولات الحاسمة في حروب اليوم، كما أن الأدبيات حول الديناميات الاجتماعية والاقتصادية للحروب الجديدة تقدم رؤى غنية لخطاب الأمن، بما في ذلك الأمن الإنساني ، التعريف التقليدي للأمن الدولي الذي - يقوم على الدفاع العسكري للأراضي - يضع الأمن البشري والعوامل الاجتماعية على الهامش، ومع ذلك، لم يعد من الممكن تصور الأمن الدولي فقط كالدفاع عن التراب الوطني ضد التهديدات العسكرية الخارجية تحت سيطرة الدولة . الأجندة الأمنية الآن تدمج الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، وحتى البيئية ، فضلا عن العديد من الروابط بينهم . فبالنسبة للبعض ، أكبر الأخطار التي تهدد الأمن تأتي من المرض ، الجوع والتلوث البيئي ، والجريمة ، والعنف غير المنظم ، وبالنسبة للكثير، يأتي التهديد الأكبر قد من الدول نفسها، بدلا من العدو الخارجي.